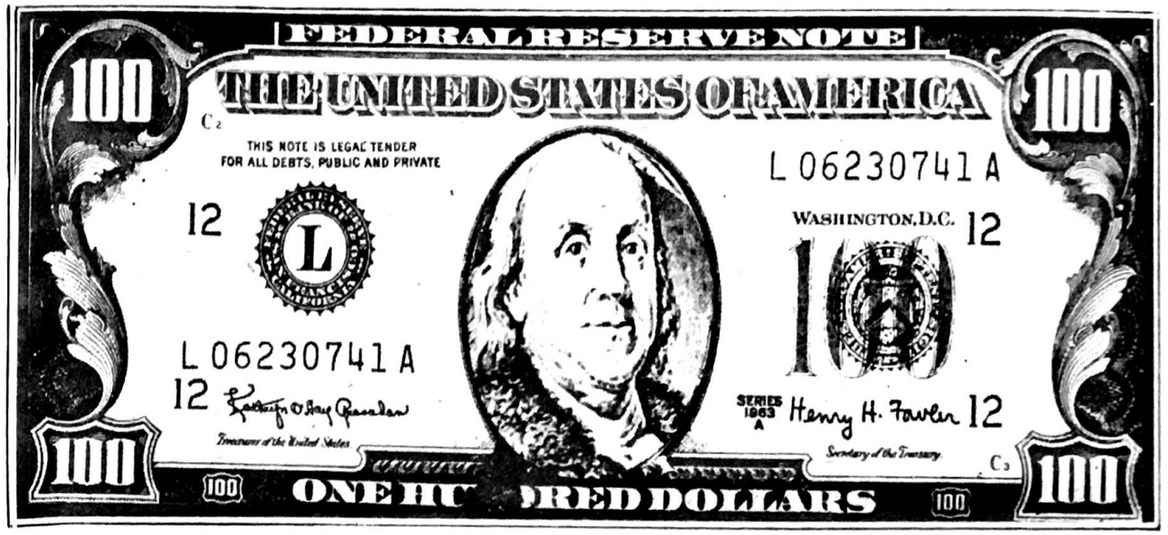

الدولار : فيه نحكل الازمه

مؤتمر ابوظبي
هل يعيد ادارة اسطوانة رفع الاسعار

- رفع الاسعار ضروري لكن لن يضع حدًا للمخاطر
- استمرار تدهور الدولار، والازمة العالمية يقضمان أموال "الاوبك"

السبت الموافق ١٦ - ١٤ - ٧٨ ، يعقد وزراء نفط منظمة الاقطار المصدرة للنفط مؤتمرهم السنوي . تصريحات المسؤولين في الدول الاعضاء ، تشير الى ان الموقف من الاسعار ، والعلاقة مع الدولار ، ستكونان اهم الموضوعات التي سيعالجها المؤتمر . وكانت هاتين المسألتين الشغل الشاغل للمنظمة طيلة هذا العام ، وعقد من اجل مناقشتها ، العديد من مؤتمرات « الاوبك » الاستثنائية ، التي لم تستطع التمرد على الموقف السعودي المصر على تجميد الاسعار ، وعدم فك الارتباط مع الدولار كعملة لاحتساب اسعار النفط . ذلك كان ما انتهى اليه المؤتمر الوزاري النصف سنوي للمنظمة الذي عقد في الفترة ١٧ - ٢٠ حزيران الماضي ، حيث استمر تجميد الاسعار ، وتثبيت العلاقة بالدولار ، وقد برر اليماني حينها الموقف السعودي بقوله : « ان هدف اوبك هو المحافظة على القيمة الفعلية لعائداتها وزيادتها ان امكن . فاذا كان باستطاعتنا تحقيق ذلك برفع الاسعار فليكن ، ولكن التجارب السابقة علمتنا ان هذا الاسلوب ليس الاسلوب الصحيح بالضرورة . كلنا يعرف مدى الترابط بين عائداتنا وبين الانتعاش الاقتصادي في البلدان المستهلكة للنفط . فما نحتاج اليه هو الانتعاش الاقتصادي هناك ، لا زيادة في الاسعار هنا » .

وقد وقفت السعودية ضد الاتجاهات التي برزت في اللجنة السداسية منادية برفع الاسعار . وكانت اللجنة قد تشكلت بقرار من مؤتمر الطائف الاستثنائي الذي عقد في ايار المنصرم ، ولم يصدر عنه بيان بشأن « الاسعار ، والدولار » ، مما اقتضى تشكيل لجنة من السعودية ، الكويت ، ايران ، العراق ، الجزائر ، فنزويلا لدراسة تلك الموضوعات ، والخروج بتوصيات حولها .

المخاطر محدقة بالاوبك

راكمت الفترة التي عرفتها اسعار النفط في ٧٣ - ٧٤ عشرات المليارات من الدولارات بخزرة دول الاوبك ، وتصاعدت حتى العام ٧٦ لتصبح ٤٣ مليار دولار . وقد حقق ذلك ازدهارا اقتصاديا ليس في دول الاوبك فحسب ، بل حتى في السدول المستوردة للنفط ايضا . وخاصة الولايات المتحدة التي بلغت الارباح الخارجية لاهم ١٢ مصرفا فيها في العام ١٩٧٣ (٤٧٧) مليون دولار . اي ما يعادل ٣٤ بالمئة من مجمل أرباح هذه المصارف من كل انحاء العالم ، بما فيها الولايات المتحدة . وفي العام ١٩٧٥ تضاعفت هذه الارباح الخارجية فوصلت الى ٨٣٦ مليون دولار ، بلغت نسبتها ٥ بالمئة من مجمل الارباح وقد كان للاموال الدفطيـة (البترو دولار) دورا مهما في زيادة تلك الارباح . فمن المعروف ان دول « الاوبك » انفقت خلال الفترة ٧٤ - ٧٦ مليار دولار على استيراد السلع في الدول الصناعية الرئيسية ، اي ٤٠ بالمئة مما حصلت عليه من صادراتها الى هذ الدول ، بالاضافه الى ذلك ، كان هناك ٣٠ مليار دولار على شكل مستوردات من دول العالم الثالث ، وهذا يعادل ثلث ما حصلت عليه من صادراتها الى تلـــك البلدان . واكثر من ذلك ، وفقا لتقديرات وزارة الخزانة الامريكية فان ٤٨ مليار دولار من اصل ١٢٣ مليار دولار من موجودات الاوبك الحالية المتراكمة خلال الفترة ٧٤ - ٧٦ ، فلا استثمرت في سندات حكومية ، وفي استثمارات طويلة الاجل من الدول الصناعية ، فيما قدمت ٩٠٧٥ مليارات دولار كقروض لمؤسسات دولية ، اما المبلغ الاكبر ، وهو ٤٩ مليار دولار (٣٧ بالمئة) من المجموع فقد اودع في بنوك تجارية خاصة ، معظمها في نيويورك ولندن . وعلى صعيد النفط الخام ، فقد زادت واردات الدول الرأسمالية من نفـط الاوبك . الولايات المتحدة ، على سبيل المثال ، ارتفعت مستوردااتها من النفط خلال النصف الاول من العام المنصرم بنسبة ٣١ بالمئة ، وتشـير احصائيات ادارة الطاقة الاتحادية الى ان متوسط مستوردات النفط خلال النصف الاول المذكور ، حوالي ٨٠٨ مليون ب / ي ، مقابل ٦٠٧ مليـون ب / ي في النصف الاول من العام ١٩٧٦ . وقـد شكلت المستوردات الاميركية من نفط « اوبك » بما في ذلك المستوردات غير المباشرة من منتجات النفط القادمة من منطقتي الكاريبي واوروبـا حوالي ٨٤ بالمئة من المستوردات الاميركية خلال العام ١٩٧٧ ، مرتفعة بنسبة ٧٣ بالمئة عما كانت عليه في العام ١٩٧٦ . وللمقارنة فان الولايـات المتحدة كانت قد استوردت في العام ١٩٧١ حوالي ٣٠٩ ب / ي ، بلغت تكاليفها ٣٠٦ مليار دولار ، امنت منها اوبك ٧١ بالمئة . اما في العام ١٩٧٣ فقد استوردت الولايات المتحدة ٦٠٣ مليـون ب / ي بلغت كلفتها ٨٠٤ مليار دولار ، امنـت اوبك منها ٧٠٣ بالمئة .

لكن هذا النمو في الامكانات ، والاتساع فـي الحيز الذي تحتله اوبك على الصعيد الدولي ، وفي كافة المجالات الاقتصادية والمالية ، بدأ ينقلص مما يضع الاوبك امام تحديات ، وتحدق بهـا المخاطر وخاصة في الحقل الاقتصادي .

ففيما يتعلق بالانتاج ، انخفض انتاج «اوبك» في الربع الاول من العام ١٩٧٨ الى ادنى مستوى له منذ سنتين ، بعد ان بدأت اثار ضعف اسواق النفط العالمية تنعكس بشكل عملي على الـدول المنتجة للنفط . فقد بلغ معدل انتاج اوبك خلال الربع الاول من هذا العام ٢٨٠٢ مليون ب / ي منخفضا بما يزيد على ٣ ملايين ب / ي عما كان عليه في الربعين الاول والاخير من العام ١٩٧٧ .

اما بالنسبة للفوائض المستثمرة في الخارج ، فقد اعاد بنك « مورغن غرنفي ترست » للمرة الثانية خلال هذا العام تخفيض تقديراته لفوائض الحسابات الجارية لدى بلدان اوبك الى ٢٠ مليار دولار خلال ١٩٧٨ . بعد ان كان قدرها في شبـاط الماضي بحوالي ٢٥ مليار دولار . وكانت هـذه التقديرات بدورها منخفضة عن الـ ٤٨ مليار دولار التي قدرها في تشرين الثاني الماضي ١٩٧٧ . السبب في ذلك حسب ما قال المصرف في نشرته الشهرية « وورلد فايننس ماركتس » يعود الى استمرار تدهور الدولار منذ شباط الماضي . وذهبت النشرة الى القول بان « فوائض الاوبك التـي قدرت في العام ١٩٧٧ بحوالي ٣٥ مليار دولار ، لن تتعدى بحلول عام ١٩٨٠ (٨) مليارات دولار » ، خاصة اذا ما قيست على اساس القيمة الفعلية .

اما تقديرات نشرة الجمعية الالمانية الغربيـة للتجارة مع الشرقين الادنى والاوسط ، فانها وان كانت تتفق مع مورغن غرنتي في تقديره للاتجاه العام لفوائض الاوبك (انخفاض) ، الا انهـا تختلف في الارقام التي تورديها . ويبدو ان الاختلاف ناتج عن التباين في تقدير معدلات التضخم السنوي ، ومعدلات تدهور اسعار الدولار . التقديرات الالمانية تقول « ان فوائض موازين المدفوعات في الـدول المصدرة للنفط في الشرقين الادنى والاوسط ، ستنخفض عن معدلات ١٩٧٧ التي بلغت ٣٠ مليار دولار الى ٢٥ مليار دولار . وعلى الرغم من توقع زيادة سنوية في الاسعار تبلغ ٥ بالمئة ، ابتداء من العام ١٩٧٩ ، فان الجمعية تتوقع استمرار انخفاض الفوائض المالية لتصل الى ١٣ مليار دولار بحلـول ١٩٨٢ . ومع ان المداخيل سترتفع من ١٠٠ مليار دولار في العام ١٩٧٧ الى ١٣٧ مليار دولار في العام ١٩٨٢ فان النفقات ستزيد من ٧ مليار الى ١٢٤ مليار خلال نفس الفترة ، كما سترتفع الموجودات الخارجية من ١٥٠ الى ٣٣٩ مليار دولار . وهـذه الاخيرة عرضة للتآكل بفعل التضخم وتدهـور سعر الدولار .

مصدر المانى اخر هو « البنك المركزي الالماني » يرى ان « الفائض لن يتعدى ١٥ مليار دولار في العام ١٩٧٩ مقارنة مع ٣٥ مليار دولار خـلال الاعوام الثلاثة الماضية » .

مصادر اخرى ، تذهب الى القول ، بأن «الاوبك» تحولت الى ما يوصف « بالمقترض الصرف » فقد ارتفعت حصة « الاوبك » خلال النصف الاول من العام ١٩٧٨ بحوالى مليارين دولار ، فبلغت ٥٠٦ مليار دولار ، هذا وقد ارتفعت حصتها من مجموع سوق القروض الدولية الى ١١٠٢ بالمئة بعـد ان كانت ١٠٠٩ بالمئة .

ان هذا يجعل « الاوبك » في موقع الضعيف ، بعد ان تمتعت خلال فترة السنوات الثلاث الماضيـة بمواقع الاقوى ، حتى وان كانت لم تتمكن مـن الاستفادة من هذه المواقع الى الحد الاقصـى ، بسبب وجود انظمة رجعية ، وذات علاقـات وثيقة مع عجلة السوق الرأسمالية مثل السعودية ، وسائر امارات الخليج العربي . يزيد من حالة الضعف الاضطرابات التي تعاني منها ثاني اكبر دولة في المنظمة والتي هي ايران ، والتـي ادى

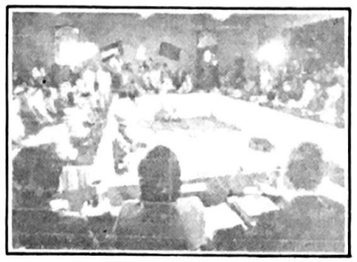

اجتماع الاوبك : لا بد من قرار جريء

اضراب عمال النفط فيها الى خفض الانتاج بما يزيد على النصف ، وهذا الوضع المستجد فـي ايران ، سواء على الصعيـد السياسـي ، او الاقتصادي ، لا بد وان يؤثر على الحوارات داخل المؤتمر ، ومن ثم على قراراته .

مؤشرات تسبق المؤتمـر

على امواب مؤتمر ابو ظبي بدأت تتبلور اكثر المواقف التي سيدافع عنها الاعضاء داخل المؤتمر ، اكثر المواقف غير المتوقعة هو الموقف السعـودي الذي عبر عنه وزير النفط والثروة المعدنية احمد اليماني ، الذي اعلن « ان الظروف مهيأة لرفـع الاسعار » . ويبدو ان السعودية بدأت تراجـع موقفها منذ مؤتمر الطائف الاستثنائي الذي عقد في ايار المنصرم . فحينها اشار اليماني نفسه الى ان « بلاده ترى مستقبل سوق النفط العالمية ينقسم الى ثلاث مراحل : قصيرة المدى من فائض العرض تستمر حتى نهاية ١٩٧٩ ، تليها مرحلـة متوسطة من التوازن بين العرض والطلب . ثـم مرحلة النقص في العرض » . وهذا يعنـي ان السعودية تخطط الان لمرحلة « التوازن » ، الـذي يجعلها مضطرة الى رفع الاسعار ، خاصة وان انخفاض الانتاج الايراني سيقلص من العرض لصالح الطلب . وهذا ما اشار اليه كل من جيمس سليسنغر وزير الطاقة الاميركي ، ولـوي دي غيرينغو وزير الخارجية الفرنسية السابق ، حيث عبرا عن اعتقادهما « ان استمرار الازمة فـي ايران حتى العام القادم سيترك تأثيرات تصاعدية قوية على اسعار النفط » . واضاف شليسنغر « ان عوامل السوق ستصبح المؤثر الاول علـى سوق واسعار النفط بغض النظر عن اي عمـل مباشر تقوم به اوبك » .

اذا اخذنا ذلك ، بالاضافة الى الضغوط التي تمارسها كافة الدول الاعضاء الاخرى في الاوبك ، من اجل رفع الاسعار ، يمكن ان نستكشف امكانية فرض زيادة على الاسعار ، لكن دون المساس بالعلاقة مع الدولار ، حيث لم يصدر اي تصريح من اي مسؤول يدعو الى ذلك ، او يشير الـى جدية بحث هذا الموضوع في مؤتمر ابو ظبي .

على انه حتى ولو فرضت زيادة تتراوح بـين ٥ - ١٠ بالمئة على الاسعار ، وحتى لو وفق على ان تكون هذه الزيادة دورية ، بحيث تعـوض الخسائر التي قد تلحق بالاوبك من جراء ارتفاع معدلات الاسعار في العالم ، وتدهـور الـدولار المستمر ، الذي لا تقلل من تأثيراته بعض مظاهـر الانتعاش المؤقتة ، لذا فان اي رفع للاسعـار ، على الرغم من اهميته بل وضرورته ، سيبقـى بمثابة الحقن المهدئة التي لن تستطيع ان تنشل « الاوبك » من المخاطر المحيطة بها من جـراء الازمة النقدية العالمية التي تنعكس مباشرة عليها . بسبب الموقع الاستراتيجي الذي يحتله « النفط » كسلعة حيوية بالنسبة لكافة المجالات الاقتصادية الراهنة .

فالحل الصحيح له علاقة بقرار سياسي يتطلب ان تقتنع « الاوبك » الجرأة الكافية لاتخاذه . وهذا يصعب حاليا في ظل الموازين القائمة داخـل « الاوبك » من جهة ، وثقل « الاوبك » في موازين القوى العالمية من جهة ثانية .

■